الصباح الاقتصادية
17
العدد 1629 - السنة السادسة
الأحد 26 رمضان 1434 - الموافق 4 اغسطس 2013
Sunday 4 August 2013 - No.1629 - 6th Year

ارتفاع معدل سعر برميل النفط وكسر حاجز الـ100 دولار

«الشال»: 10 مليارات دينار الإيرادات النفطية خلال الثلث الأول من العام الحالي

■ من المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية خلال العام المالي 30 مليار دولار

قال التقرير الأسبوعي لشركة الشال انه بانتهاء شهر يوليو 2013، انتهى الثلث الأول من السنة المالية الحالية 2014/2013، وما زالت أسعار النفط متماسكة، وارتفع معدل سعر برميل النفط الكويتي في أوائل شهر يوليو، وكسر حاجز الـ 100 دولار أمريكي للبرميل إلى الأعلى، وقد كان أدنى معدل لسعر برميل النفط الكويتي خلال شهر يوليو، عند نحو 98.57 دولاراً أمريكياً، في يوم 07/01، بينما كان أعلى معدل عند نحو 105.36 دولارات أمريكية للبرميل في يوم 07/19 «المصدر: مؤسسة البترول الكويتية». وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر يوليو، نحو 103.1 دولارات أمريكية للبرميل، وعليه فقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للثلث الأول من السنة المالية الحالية، نحو 100.7 دولار أمريكي للبرميل، ومازال معدل الثلث الأول يزيد بنحو 30.7 دولاراً أمريكياً للبرميل، أي بما نسبته 43.9 في المئة، عن السعر الافتراضي الجديد، المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 70 دولاراً أمريكياً للبرميل، ولكنه أدنى بنحو 3- دولارات أمريكية للبرميل، أي بما نسبته 2.9- في المئة، عن معدل سعر برميل النفط الكويتي للثلث الأول من السنة المالية الفائتة 2013/2012، والبالغ نحو 103.7 دولارات أمريكية للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2013/2012، التي انتهت بنهاية مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر بلغ نحو 106.5 دولارات أمريكية.

وأضاف: يفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، خلال الثلث الأول، بما قيمته 10 مليارات دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما -وهو افتراض، في جانب الأسعار، وربما حتى الإنتاج، حالياً، لا علاقة له بالواقع-، فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية، مجملها، نحو 30 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 13.1 مليار دينار كويتي، عن تلك المقدرة في الموازنة. ومع إضافة نحو 1.2 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 31.2 مليار دينار كويتي. وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21 مليار دينار كويتي، ستكون النتيجة تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، يقارب 10 مليارات دينار كويتي، للسنة المالية 2014/2013، بمجملها، وقد يفوق هذا الرقم، إن حدث وفر في مصروفات الموازنة.

ارتفاع الإيرادات النفطية

■ سعر برميل النفط بلغ نحو 100.7 دولار في السنة المالية الحالية

■ المصروفات قد تبلغ 21 مليار دينار بمقارنة مع قيمة الإيرادات

■ الإيرادات غير النفطية ستبلغ بنحو 31.2 مليار دينار

مؤشر البورصة الأردنية يخسر 33 نقطة في تداولات الأسبوع الماضي

البورصة الأردنية

عمان - «كونا»: عاد المؤشر العام للبورصة الاردنية للانتكاس حين خسر في تداولات الاسبوع الماضي 33 نقطة مكملا رحلة تراجع بدات في الـ16 من شهر يونيو الماضي تخللها اسبوع واحد من الانتعاش.

ووفق البيانات الاسبوعية للبورصة فقد انخفض الرقم القياسي العام لاسعار الاسهم لاغلاق هذا الاسبوع الى 1945.9 نقطة مقارنة مع 1979.6 نقطة للاسبوع السابق بانخفاض بلغت نسبته 1.7 في المئة.

وانخفض الرقم القياسي للقطاع المالي بنسبة 0.51 في المئة ولقطاع الصناعة بنسبة 3.47 في المئة ولقطاع الخدمات بنسبة 2.18 في المئة.

وبلغ المعدل اليومي لحجم التداول في البورصة خلال فترة المقارنة ومدتها خمسة ايام حوالي 9.4 ملايين دولار مقارنة مع 8.6 ملايين دولار للاسبوع السابق وبنسبة ارتفاع بلغت 9.7 في المئة.

وبلغ حجم التداول الاجمالي لهذا الاسبوع حوالي 47 مليون دولار مقارنة مع 43 مليون دولار للاسبوع السابق.

اما عدد الاسهم المتداولة التي سجلتها البورصة خلال اسبوع المقارنة فقد بلغ 40.1 مليون سهم نفذت من خلال 11271 عقدا.

وعلى صعيد المساهمة القطاعية في حجم التداول احتل القطاع المالي المرتبة الاولى بنسبة 53.3 في المئة من حجم التداول الاجمالي وحل في المرتبة الثانية قطاع الصناعة بنسبة 28ر4 في المئة واخيرا قطاع الخدمات بنسبة 18.3 في المئة.

ولدى مقارنة اسعار الاغلاق للشركات المتداولة اسهمها لهذا الاسبوع والبالغ عددها 160 شركة مع اغلاقاتها السابقة تبين ان 92 شركة انخفضت اسعار اسهمها فيما ارتفعت اسعار اسهم 39 شركة.

رغم ارتفاع معدل النمو غير النفطي

انخفاض الناتج المحلي السعودي خلال العام الحالي بنحو 4 في المئة

قال التقرير انه: رغم أن السعودية من الدول المانحة لصندوق النقد الدولي، وتقاريره بشأنها لا تتعدى النصح والاسترشاد، إلا انه نشر تقريرا ناقدا حولها، أخيرا، تناولته وسائل الإعلام السعودية، وما يعنينا منه أمران، الأول والأهم هو أن السعودية نموذج لدول النفط في المنطقة وما ينطبق عليها ينطبق، بشكل كبير، على ما عداها، والثاني هو أن أمراض البطالة في الدول العربية، الغنية والفقيرة، متشابهة. والتقرير الصادر في 24 يوليو 2013 عن الصندوق، يحذر من مخاطر محددة في المستقبل، فهناك هبوط محتمل في معدلات النمو الاقتصادي، وازدياد محتمل في معدلات البطالة، وانخفاض في عائدات النفط، مع مرور الزمن، بسبب ضعف سوق النفط، وبسبب اقتطاع الاستهلاك المحلي المدعوم من النفط مع مرور الزمن لنسب متزايدة على حساب التصدير، وهو الأكثر أهمية.

فالنمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بلغ في عام 2011 نحو 8.6 في المئة، ونحو 5.1 في المئة في عام 2012، إلا أنه سوف ينخفض إلى نحو 4 في المئة في عام 2013 ونحو 4.4 في المئة في عام 2014، أي نحو نصف مستواه في عام 2011. ورغم ارتفاع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، غير النفطي، بمعدل سنوي بلغ نحو 7.75 في المئة للفترة 2008-2012، عجز الاقتصاد بشقيه، النفطي وغير النفطي، عن مواجهة العرض المتزايد في سوق العمل من السعوديين، فارتفع معدل البطالة للسعوديين من 10.5 في المئة في عام 2009 إلى 12 في المئة في نهاية عام 2012. وضمن معدلات البطالة العالية، تتشابه المكونات مع مكونات البطالة في مصر، - 13 في المئة بطالة عامة وأكثر من 30 في المئة بطالة الشباب -، فبطالة الشباب السعودي وفقاً للصندوق تبلغ 30 في المئة وبطالة المرأة 35 في المئة. وخلق الاقتصاد السعودي في أربع سنوات «2009-2012» نحو 2 مليون وظيفة، ضمنها نحو 1.5 مليون وظيفة لغير السعوديين، بما ترك نحو 500 ألف وظيفة للسعوديين، وهو مستوى دون التدفقات إلى سوق العمل.

ولا يوحي المستقبل بحل مشكلة البطالة، فأعداد السعوديين الذين التحقوا بالجامعات في الفترة ما بين 95/1996 - 2011/2010 تضاعفت ثلاث مرات، وضمنهم ارتفعت نسبة الإناث من 47 في المئة إلى 54 في المئة، بينما نسبة بطالة النساء، حالياً، 35 في المئة. وينمو سوق العمل للسعوديين بمعدل 3.5 في المئة، سنوياً، للسنوات العشر القادمة، وضمن سيناريو متشائم، يمكن ارتفاع البطالة بإضافة 1.4 مليون عاطل سعودي جديد، خلال عقد من الزمن. وبينما يوظف القطاع العام السعودي نحو 65 في المئة من العمالة السعودية، ويواجه تآكلاً في إيرادات النفط ناتجاً عن ضعف محتمل في سوقه، وناتجاً عن استهلاك محلي، حالياً، بنحو 20 في المئة من إنتاجها النفطي، وقد يبلغ الاستهلاك المحلي 50 في المئة بحلول عام 2028، وفقاً لرئيس أرامكو، يبدو الإصلاح المبكر والجوهري أمراً لا مفر منه. ويتفق مع مثل هذا التوجه محتوى رسائل المناصحة الثلاث التي بعث بها الأمير الوليد بن طلال، بتاريخ 2013/05/13، إلى كبار المسؤولين في السعودية حول الاحتياطيات المالية، والنفط وتهديد المالية العامة وأزمة المياه واستهلاك الطاقة، وهي رسائل منشورة.

وتقرير صندوق النقد الدولي صورة طبق الأصل عن التقارير الجادة، كلها، حول حالة الكويت، والفارق هو أن الكويت توظف نحو 76 في المئة من قوة العمل الكويتية في القطاع العام، مقابل 65 في المئة للسعوديين، وتدعم الكويت ما عداهم من العاملين الكويتيين في القطاع الخاص، لذلك يبدو رقم البطالة السافرة أقل ويبلغ 3.5 في المئة، بينما البطالة المقنعة أعلى، كثيراً، وتكلفة الموظف العام الكويتي تبلغ نحو 3 أضعاف السعودي. وتستقبل سوق العمل الكويتية نحو 20 ألف قادم جديد كل عام، ويتزايد، وسوف يبلغ طالبو فرص العمل نحو 460 ألف قادم جديد خلال 17 سنة، أي بحلول عام 2030، بينما لا توظف الحكومة سوى نحو 304 آلاف كويتي، حالياً، بعد نحو 67 سنة من عمر النفط، وبتكلفة، مباشرة وغير مباشرة، تبلغ 10.4 مليارات دينار كويتي، سنوياً، واجتناب المخاطر الحتمية يحتاج إلى رؤية مخلصة ومعمقة لمواجهة معضلة عجز الاقتصاد عن خلق فرص عمل، ذلك حال الكويت وما عداها، وما لم تأت إدارة عامة في الكويت على مستوى ذلك التحدي، لن تفيد إضافة مساحيق التجميل للإدارة الحالية، برلمانا وحكومة، والانتخابات الأخيرة لن تكون أكثر تجميلاً لتلك الإدارة مما حدث في حكومة عام 1992.

صندوق النقد الدولي

■ القطاع العام السعودي يوظف نحو 65 في المئة من العمالة المحلية

مايو الأعلى من جهة التداول بقيمة 2.3 مليار دينار

719.8 مليون دينار قيمة الأسهم المتداولة في سوق الكويت خلال يوليو

ذكر التقرير: ان اداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال شهر يوليو 2013، كان أقل نشاطا ولكن أكثر نضجا، مقارنة باداء الشهر الذي سبقه، وانعكس ذلك في تراجع مؤشراته، أو قيمة الأسهم المتداولة، وكميتها، ولكن في المقابل ارتفع مؤشر الشال الذي بلغ في نهاية تداول يوم الأربعاء، 31 يوليو 2013، نحو 455 نقطة، بإضافة 13.6 نقطة، أي ما نسبته 3.1 في المئة، عما كان عليه نهاية شهر يونيو الفائت، إذ كان عند مستوى 441.5 نقطة، وارتفع بنحو 16.8 نقطة عن مستوى نهاية عام 2012، أي بنسبة ارتفاع بلغت 3.8 في المئة.

وتابع: بلغت قيمة الأسهم المتداولة، خلال شهر يوليو 2013 «23 يوم عمل»، نحو 719.8 مليون دينار كويتي «2.5 مليار دولار أمريكي»، بهبوط بنحو 38.7 في المئة عن مستوى سيولة شهر يونيو الفائت. وكان شهر مايو هو الأعلى من جهة قيمة التداول، إذ بلغت قيمة تداولاته نحو 2.3 مليار دينار كويتي، وهي قيمة تمثل ما نسبته 29.3 في المئة من إجمالي قيمة التداول لما مضى من هذا العام. بينما حقق شهر فبراير أدنى سيولة أو قيمة تداول، إذ بلغت قيمة التداول خلاله، نحو 594.7 مليون دينار كويتي، وهي قيمة تمثل ما نسبته 7.4 في المئة، من إجمالي قيمة التداول لما مضى من هذا العام. وبلغت أعلى قيمة للتداول اليومي، خلال شهر يوليو، نحو 53.1 مليون دينار كويتي، بتاريخ 18 يوليو 2013، في حين بلغت أدناها عند 16.5 مليون دينار كويتي، بتاريخ 15 يوليو 2013، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي، خلال الشهر، نحو 31.2 مليون دينار كويتي، وهو معدل أدنى، بما نسبته 46.7 في المئة، عن مثيله لشهر يونيو من العام الحالي.

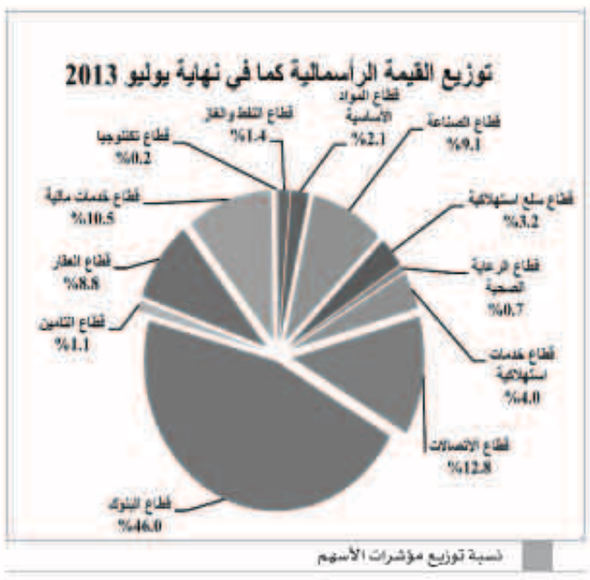

نسبة توزيع مؤشرات الأسهم

■ إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال الشهر الفائت بلغ نحو 7.6 مليارات سهم

■ القيمة السوقية للشركات المسجلة في السوق نحو 31.3 مليار دينار

وأوضح: بلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة، خلال الشهر الفائت، نحو 7.6 مليارات سهم، وبمعدل يومي بلغ نحو 329.8 مليون سهم، وهو أدنى بما نسبته 50.5 في المئة، عن معدل شهر يونيو، البالغ نحو 666.5 مليون سهم، وبلغ عدد الصفقات المبرمة، 134.3 ألف صفقة، بمعدل يومي بلغ نحو 5.8 آلاف صفقة، وبتراجع بلغت نسبته 46.8 في المئة، مقارنة بمعدل شهر يونيو، وذلك يعني انحسار حدة المضاربة الضارة على الأسهم الصغيرة والرخيصة.

وبلغ إجمالي القيمة السوقية للشركات المسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية، كلها، والبالغ عددها 195 شركة، ما قيمته 31.3 مليار دينار كويتي، أو ما يعادل 109.5 مليارات دولار أمريكي، وعند مقارنتها بالقيمة السوقية لنهاية شهر يونيو 2013، والتي بلغت ما يقارب 30.1 مليار دينار كويتي، نجد أنها ارتفعت بما قيمته 1.2 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته 4 في المئة.

وكشف: عند مقارنتها بالقيمة السوقية، في نهاية عام 2012، البالغة 28.6 مليار دينار كويتي «لعدد 195 شركة مشتركة بين الفترتين»، نجدها ارتفعت بنحو 9.3 في المئة. وبلغ عدد الشركات، التي ارتفعت قيمتها السوقية، مقارنة بنهاية عام 2012، 151 شركة من أصل 195 شركة، في حين انخفضت قيمة 42 شركة، ولم تتغير قيمة 2 شركة. وسجلت شركة دبي الأولى للتطوير العقاري أكبر ارتفاع في قائمة الأسهم المرتفعة «وذلك من دون أخذ الشركات التي قامت بزيادة رؤوس أموالها في الاعتبار»، بزيادة قاربت نسبتها 288.8 في المئة، تلتها شركة الخليجية للاستثمار البترولي، بزيادة بلغت نسبتها 207.3 في المئة. بينما سجلت الشركة القابضة المصرية أكبر خسارة في القيمة، ضمن قائمة الأسهم المنخفضة، بهبوط بلغت نسبته 42.3 في المئة، تلتها في التراجع شركة رمال الكويت العقارية، بما نسبته 32.4 في المئة.

وهبوط مستوى سيولة السوق إلى معدل 31.2 مليون دينار كويتي، لمعدل قيمة التداول اليومي، قد يكون مؤشراً سلبياً، ولكن، مع المبالغة في المضاربة الضارة، في نصف السنة الأول، قد يكون مؤشراً صحياً، فالأصل في التداول هو وقف التعدي بالحيلة على مدخرات الناس في السوق، والأصل فيه هو المحافظة على مستوى سيولة مستقر وقابل للاستدامة.